والتقديم اربعة اقوال المنع وهو راي الجمهور
والجواز وهو راي الاخفش والتفرقة بين الظرف
وغيره فيها وهو راي ابن برهان او في المتوسط
فقط وهو راي ابن مالك والتفرقة بين المضمر
فيجوز والظاهر فيمتنع وهو راي الكوفيين
تدبر قوله وهو اتفاقا اي لان الحال متاخرة عن
العامل حينئذ قوله مقدرا بالحرف اما اقتصر
عليه مع ان المصدر مقدر به والفعل لان الحرف هو
المقتضي للمنع فان كان المصدر غير مقدر بما ذكر
جاز تقديم الحال عليه نحو قائما ضربا زيدا قوله
او فعلا مقرونا بلام الابتداء اي في غير باب ان
لتصريحهم هناك بجواز ان زيدا مخلصا ليعبد
ربه ولا حاجة الى تقييد التقديم بكونه على لام
الابتدا لخروج المستثنى اصبر لان الفعل لم يقارن
لام الابتدا حينئذ وقول بعض ارباب الحواشي
معارضا لما هنا وتقدم في باب ان انه يمتنع
نحو ان زيدا لمسرعا ذاهب لان اللام لا تدخل
على معمول الخبر ان المتقدم عليه اذا كان حالا على
المشهور ورتب على ذلك ان يجب تاخير الحال البتة
ما قاله اذ لا ارتباط له ولا تلازم بين امتناع دخول
اللام على الحال المتقدمة ووجوب تاخير الحال

قوله

قوله او صلة لال اي بخلاف غيرها فيجوز منه الاربع
فلا يجا بالجواز تقديم معمول الصلة عليها لا على
الموصول قوله او لحرف مصدري اي ولو غير عامل
نحو سرني ما فعلت محسنا قوله وهو وهم منهما
اي غلط لما ذكر ولا يرد انه يلزم تقديم الضمير على
ما يفسره لان رتبته التقديم كما هو ظاهر لا فرق
في هو جواز تقديم معمول الصفة بين الحال وغيرها
كالمفعول به والظرف والمجرور تدبر قوله نحو كيف
جاء زيد اي من كل تركيب كانت الحال فيه لها صدر
الكلام فليس في المثال ظرف تشبيه باسم المكان
عند سيبويه وفي التفتزاني التعلق بالاستقرار
بخلاف اين ومتى وقال الاخفش هو اسم غير ظرف
وعلى كل يستفهم بها عن الاحوال فمعناها على
الاول في اي حال وعلى الثاني على اي حال قوله
ونحو زيد مفردا الخ مفردا حال من الضمير في
انفع ومعانا حال من عمرو والعامل فيهما انفع قوله
مختلفي المعنى اي كالمثال الاول وقوله او متحديه
اي كالمثال الثاني قوله مستجاز اي مجاز فالسين
والتاء زائدتان قوله لثبهت تكسو الهاء بمعنى
واصله بوهت حذفت الواو لوقوعها بين
عدوتيها نحو بلد ويعد قوله على العامل الجامد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)